مركز
10 السياسة
سنوات
الدولي للنمو الشامل

مركز السياسة الدولي للنمو الشامل ممول من مكتب السياسة الإنمائية، برنامج الامم المتحدة الانمائي و حكومة البرازيل.

الأمم المتحدة
ECLAC
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

رسالة قصيرة

العدد رقم: 296

ردمد: 2318-9118

يوليو 2015

نظم الحماية الإجتماعية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: حالة الجمهورية الدومينيكية

ميلينا لافين ولويس هرنان فارغاس، مستشاريين باللجنة الإقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

خلال القرن القرن العشرين، تميزت التنمية السياسية والإجتماعية في الجمهورية الدومينيكية بدكتاتورية رافاييل تروخيو (1930-1961)، الذي وضع الأسس المؤسسية والقانونية للسياسات الإجتماعية الدومينيكية، وللحكومات المتعاقبة برئاسة خواكين بالاغير (1960-1962، و 1966-1978، و 1986-1996). وخلال التسعينيات، وبدأت الحكومة الدومينيكية مرة أخرى في تنفيذ السياسات الإجتماعية، ومن بينها يمكننا تسليط الضوء على مبادرات صندوق النهوض المجتمعي (بروكومونيداد)، وهو أول برنامج للحد من الفقر في البلاد. وعقد الأول من الألفية الجديدة، أجريت بعض الإصلاحات الإجتماعية، مثل إنشاء مجلس الوزراء الإجتماعي وإصلاح نظام المعاشات، الذي وضع نموذجا للرسملة الفردية. وأخيرا، وبعد الأزمة الإقتصادية التي أثرت على الجمهورية الدومينيكية في عام 2003، بدأ تنفيذ برامج تهدف إلى الحد من سوء التغذية (**كومير إس بريميرو**) والفقر (***سوليداريداد***).

وفي عام 2010، مع الموافقة على الدستور الجديد، كان هناك تحولُ نحو زيادة الحماية الإجتماعية من خلال إدراج الحقوق الإجتماعية مثل: الوصول الشامل للجميع إلى الضمان الإجتماعي؛ والحصول على عمل وبأجر لائق ؛ والحصول على تعليم مجاني وشامل للجميع، وذات جودة وإلزامي، في المرحلتين الأساسية والثانوية على حدٍ سواء؛ والحصول على الرعاية الصحية الشاملة للجميع.

وقد أنشئ نظام الضمان الإجتماعي الحالي في عام 2001، ورغم أنه لا يزال قائما لفترة إنتقال، حيث يتواجد فيها نظام الرسملة الفردية جنبا إلى جنب مع النظام الموازنة السنوية القديم. ومع ذلك، وضعت حوافز ضريبية للترويج للتحول من نظام المعاشات القديم إلى النظام الجديد (الإشتراكات، المخططات المدعومة التي تغطي أصحاب المهن الحرة من المهنيين والتقنيين العاملين لحسابهم الخاص، وتقدم دفعات نقدية تساوي أو تزيد عن الحد الأدنى للأجور)، مما حقق تغطية 25.5 في المائة من السكان.

وفيما يتعلق بالحماية الإجتماعية غير القائمة على الإشتراكات، فيتم تنظيمها من خلال شبكة الحماية الإجتماعية، إستنادا إلى ثلاث ركائز: برامج التحويلات النقدية المشروطة، وبرامج التنمية الإجتماعية والبشرية، وبرامج الإدماج الإجتماعي. ويدير هذه الشبكة مجلس تنسيق السياسات الإجتماعية التابع لرئاسة الجمهورية، التي يقوم بتسليم بطاقات مغناطيسية تستخدم في التحويلات التي تمنحها إدارة الإعانات الإجتماعية. والمخطط الرئيسي غير القائم على الإشتراكات هو ***برنامج التضامن*** (***سوليداريداد***)، المُدمج حاليا مع البرامج الأخرى تحت إسم ***برنامج التقدم والتضامن*** (***بروغريساندو كون سوليداريداد***). وقد حسَّن هذا البرنامج فرص الحصول على الغذاء، وأنشأت شبكة من الخدمات الإجتماعية عن طريق إنشاء مستودعات في مجالات الفقر ذات الأولوية. والتحويلات التي قدمها البرنامج هي: ***الغذاء أولا***، و***حوافز المساعدة المدرسية***،و***دعم كبار السن***، و***مكافأة الغاز***، و***مكافأة الإضاءة***، و***حافز التعليم العالي***، و***برنامج الحوافز للشرطة الوقائية***، و***برنامج الحوافز لأعضاء البحرية***.

إن نظام الرعاية الصحية يمر بعملية لامركزية إقليمية وإدارية، ويواجه تحديات كبيرة من حيث شروط العدالة والوصول. ورغم أن التغطية عالية، تتركز الخدمات الصحية في المناطق الحضرية، في حين يواجه السكان الأكثر ضعفا صعوبات فيما يتعلق بالحصول على الخدمات الأساسية، ولا تشملهم أية تأمين صحي. والضمان الإجتماعي في مجال الرعاية الصحية شامل وإلزامي؛ ومع ذلك، في عام 2012، لم يغطي سوى 47 في المائة فقط من السكان.

وعلى الرغم من أن العمل حق دستوري، فإن الجمهورية الدومينيكية ليس لديها قدرات كافية لضمان إعمال هذا الحق. ومع ذلك، تم تنفيذ سياسات لخلق فرص العمل وتنظيم الأسواق من قبل وزارة العمل. ومن الأمثلة البارزة على ذلك وجود الحد الأدنى للأجور مختلف حسب القطاع (العام أو الخاص) وحجم الشركات، على الرغم من أن متوسط الحد الأدنى للأجورالمختلف بلغ 171.5 دولار أمريكي في عام 2012، وهو من أدنى المعدلات في المنطقة. لتعزيز العمل فيما بين الفئات الضعيفة، أُطلقت عدة برامج كجزء من إستراتيجية التنمية إجتماعية القائمة على الإدماج الإقتصادي، التي توجه في معظمها نحو الشباب. من بينها، يمكننا تسليط الضوء على مثالين: الشباب والعمالة، لتحسين إمكانيات الشباب الفقراء في التوظيف، ***سانتياغو تعمل***، بهدف تعزيز العمالة بين البالغين في سن العمل.

وينظم التعليم قانون التعليم العام 66-97 الذي يسعى إليه لإنفاذ هذا الحق الدستوري القائم على مبادئ المساواة وعدم التمييز، بالإضافة إلى وضع حد أدنى لتمويل التعليم يعادل 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أو 16 في المائة من إجمالي الإنفاق الإجتماعي. والإدارة العامة للتعليم المدرسي لا مركزية من خلال المجالس الإقليمية والبلدية التي لا تمتلك مع ذلك سلطة كافية لصنع القرار. وفيما يتعلق بالتعليم العالي، فإن وزارة الدولة للتعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا مسؤولة عن الترخيص بتشغيل المؤسسات التعليمية. وقد زاد معدل الإلتحاق الصافي بالمدارس زيادة كبير ة بين عامي 1999 و 2012 في التعليم الإبتدائي (من 82.5 في المائة إلى 90.2 في المائة) وفي التعليم الثانوي (من 39.4 في المائة إلى 62.3 في المائة) .

وفي الختام، يسعى نظام الحماية الإجتماعية إلى تحقيق ثلاثة أهداف: تعزيز النمو الشامل، ومكافحة الفقر، وخلق فرص عمل منتجة. وتحقيقا لهذه الغاية، نفذت الحكومات الدومينيكية الأخيرة سياسات إجتماعية تقوم على ثلاث ركائز متكاملة هي: شبكة الحماية الإجتماعية؛ وأنظمة المعاشات والرعاية الصحية ذات التغطية الشاملة للجميع، التي تقدم خدماتها من خلال نظام الضمان الإجتماعي؛ وخدمات النهوض الإجتماعي (التعليم والتدريب).

المراجع:

Lavigne, M and L.H. **Vargas** (2013). Social Protection Systems in Latin America and the Caribbean: Dominican Republic. Santiago, Chile, Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC).

هذا العدد من رسالة قصيرة تم إعداده بالشراكة بين مركز السياسة الدولي للنمو الشامل واللجنة الإقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

الآراء التي أعرب عنها في هذه الصفحة هي آراء الكتاب وليس بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو حكومة البرازيل.

إضغط وعلق

مركز السياسة الدولي للنمو الشامل (IPC – IG)
مكتب السياسة الإنمائية، برنامج الامم المتحدة الانمائي.
SBS, Quadra 1, Bloco J, Ed. BNDES, 13º andar
70076-900 Brasilia, DF - Brazil

بريد إلكتروني: ipc@ipc-undp.org
الموقع على الشبكة العالمية: www.ipc-undp.org
ت: +55 61 2105 5000